العدد ١٠٩، فبراير ١٩٩٢م، رجب / شعبان ١٤١٢هـ

Voice of Bahrain

صوت البحرين

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

موسم العرائض في الخليج.. آل خليفة يترقبون

العريضة التي وقعها احد عشر مواطنا قطريا باسم خمسين شخصية مرموقة الشهر الماضي تحمل اكثر من مغزى، ويمكن اعتبارها تحولا جوهريا في حركة المعارضة السياسية من جهة، وفي المقولة باستقرار الوضع الخليجي بشكل عام (انظر ص٣). هذه العريضة كانها جاءت من السماء، فبينما كانت الانظار موجهة لما قد يحدث في الكويت او البحرين على صعيد المطالبة بالديمقراطية على اساس انها الاكثر تقدما في هذا المجال، جاءت العريضة لتؤكد حقيقة واحدة وهي ان رياح التغيير اخذت تعصف بشدة على المنطقة وانه لا سبيل لتجاهلها او تجاوزها. وتعني ايضا ان الشعب الخليجي لم يعد ممكنا اسكاته بالاموال الهائلة والوسائل المادية المتطورة. فطالما بقيت حريته مكبلة فسيظل متحركا حتى يحدث التغيير. وتعني كذلك ان الشباب القطري سئم من استمرار الوضع السياسي الرتيب واصبح يتطلع، كما يتطلع غيره، الى تسييم الحرية بعيدا عن الاجواء الضبابية التي تخيم على الوضع السياسي القائم في المنطقة.

ولا شك ان العريضة بعثت رعشة غير قليلة ليس في اوصال النظام القطري فحسب، بل في المؤسسة السياسية الخليجية كلها، خصوصا وانها جاءت بعد عدد من التطورات الاقليمية والمحلية ذات الاهمية المتميزة. فالقمة الخليجية التي كانت الاولى بعد تحرير الكويت منيت بالفشل ورجع الزعماء الخليجيون الى بلدانهم وكل منهم يشعر في حل من التزاماته تجاه الآخر بعد ان اكدت القمة غياب روح التضامن والعمل الخليجي المشترك. وكان الخليجيون يتوقعون صدور شيء ما عن القمة حول الاصلاح السياسي في المنطقة، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، الامر الذي ساهم في تعكير الاجواء. وجاءت العريضة القطرية لتكريس الشعور بالسأم من قمم الزعماء الخليجيين وعدم جديتهم في العمل لاستيعاب الواقع والتطورات المهمة التي يمر بها العالم هذه الايام. واعتبرت بذلك ردا مباشرا على قمة الكويت بسبب تجاهلها طموحات الشعب الخليجي.

وبالنسبة لقطر نفسها، جاءت العريضة في اعقاب الزيارات العديدة التي قام بها اميرها، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، لعدد من الدول العربية والاوروبية، تلك الزيارات التي كان يراد منها ابراز قطر كدولة عصرية مهتمة بشؤون المنطقة والعالم. ومع ان هناك خلافات حادة داخل العائلة الحاكمة الى الحد الذي كان كل جناح منها يقدم مطالبه الخاصة للامير بشكل جدي، فان ظهور عريضة كالمشار اليها تعتبر حدثا نوعيا متميزا. وتجدر الاشارة الى صراع القوى في اوساط العائلة الحاكمة القطرية خلال الشهور الثلاثة الماضية، ذلك الصراع اتخذ اشكالات عدة من بينها تقديم مطالب محددة للامير يطالب بعضها بزيادة احكام القبضة على الشعب بينما يطالب بعضها الآخر بتوسيع اطر المشاركة السياسية في البلاد لمنع وصول الوضع الى حالة الانفجار. هذه الخلافات لا تقتصر على قطر بل هي موجودة في اغلب دول الخليج بسبب الطموحات الشخصية والجشع المادي والتسابق للانقضاض على اكبر قدر من ممتلكات الشعب.

واذا كانت العريضة القطرية، في نظر البعض، محاولة من قبل الحاكم، لزيادة احكام قبضته على السلطة وذلك بالايحاء بوجود اخطار داخلية عديدة، فانها لا يمكن ان تصب لصالحه على المدى البعيد. فمطالب كهذه ليست مطالبة عفوية او محدودة بل هي برنامج عمل واسع من شانه ان يحدث استقطابا واضحا في العمل السياسي بدل ان يخفف من اتساعه ويضاف الى ذلك ان الشخصيات الموقعة عليه تحمل اسماء عوائل كبيرة ومعروفة وليست مجهولة، الامر الذي يعني ان الوضع ينطوي على مخاطر غير قليلة فيما لو تم تجاهل مطالب العريضة. ولا شك ان القلق قد تجاوز الدوائر القطرية وانه، بكلكله على مراكز صناعة القرار السياسي في السعودية والامارات، وهما البلدان المجاوران لقطر واللتان لا تتمتعان بقدر كبير من الحرية والديمقراطية.

وعلى الصعيد الخليجي العام، جاءت العريضة القطرية متزامنة مع تحركات شعبية في السعودية تعارض الخط العام للسياسة السعودية وخصوصا في ما يتعلق بمفاوضات السلام وتدعو الى موقف آخر من هذه المفاوضات يستند الى الاسلام ومفاهيمه وليس الى ما تريده الولايات المتحدة الامريكية. وتزامن العريضتين، بالاضافة للحملة الانتخابية التي بدأت في الكويت، يحمل مخاطر كثيرة للنظام السياسي الخليجي الذي لا يرى للمشاركة الشعبية موقعا في سياساته. وبالتالي فانه لم يعد مستبعدا تطور الامور تدريجيا باتجاه حالة الاحتقان الشعبي، الامر الذي لا يفيد المصالح الغربية في المنطقة ان هي بقيت

البقية على صفحة ٤

المحمود: يجمعنا القرآن

بعد الافراج عن الدكتور عبد اللطيف المحمود بكفالة ٥٠٠ دينار (بعد ان امضى اسبوعين في الاعتقال) بانتظار محاكمته، انهال الناس من جميع مناطق البحرين لزيارته وتقديم دعمهم له. وينقل عن جزء من التحقيق الذي قام به هندرسون مع المحمود، عندما سئل الاول «كيف تطالب بالديمقراطية في البحرين؟ هل تريد ان يحكمك الشيعة الذين يمثلون الاغلبية؟». رد الدكتور المحمود على هذا السؤال «يجمعنا مع الشيعة القرآن».

وكان جزاؤه على ذلك فصله من عمله بالجامعة ومنعه من امامة صلاة الجماعة في المسجد الذي كان يؤم فيه الناس بمدينة الحد. ومن جانب آخر تحدث علماء الشيعة في احتفالات مولد الامام علي (ع) مؤكدين دعمهم للمحمود ووقوفهم معه ومساندتهم لمواقفه.

وكانت السلطة قد اوعزت لجريدتها «اخبار الخليج» بالرد «ضمنا» على مطالب الدكتور المحمود حيث خصصت مقالا موسعا بتاريخ ٢٣ يناير للادعاء بان حرية الآراء متوفرة في البحرين «اذا لم تستح فقل ما شئت».

ترحيل عائلة بحرانية

قامت السلطات البحرانية بترحيل عائلة سجين سياسي الى المملكة العربية السعودية الشهر الماضي بعد ان ظلت محتجزة في سجن مطار البحرين الدولي لمدة اسبوع.

وكانت السلطات البحرانية قد تجاهلت دعوات العديد من الشخصيات الاجتماعية والدينية البارزة الى الافراج عن المعتقلة بلقيس هاشم فلاح عبد الله (٢٣ سنة) وابنائها (هدى ١٦ سنة، فيصل ١٤ سنة، ماهر ١٢ سنة، حسن ١٠ سنوات).

وبايقاف التعذيب النفسي والجسدي الذي تعرضت له في مطار البحرين على ايدي رجال المخابرات والسماح لها بممارسة حقها الدستوري في العودة الى وطنها البحرين بعد عشر سنوات امضتها في المنفى.

وهذه ليست القضية الاولى من نوعها. فهناك ظاهرة عامة. خلال السنوات الخمس الاخيرة تتلخص بطرد المواطنين البحرينيين عند قدومهم الى البلاد من الخارج بسبب عدم رغبة الحكومة في مواطنتهم. وهذه المسألة اصبحت تقلق المنظمات المحلية والدولية لانها تناقض الاعلان الدولي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٤٧ والذي يمنع السلطات في اي بلد من مصادرة حق اي مواطن في البقاء في بلده او الرحيل عنها متى شاء.

وتجدر الاشارة الى ان منظمة العفو الدولية اصبحت تضع مسألة طرد المواطنين من بلدانهم ضمن اهتماماتها،

عيسى يهني بوضياف

الانقلاب العسكري الذي قام به محمد بوضياف مع مجموعة العسكر جاء لتلبية رغبات العالم «الديمقراطي» الغربي والعالم «الدكتاتوري» العربي. هذا ما تؤكده وسائل الاعلام الغربية وتصريحات المسؤولين العرب. فما ان استلم بوضياف السلطة والغى الانتخابات ونتائجها التي اوصلت الجبهة الاسلامية للانقاذ لحكم الجزائر بالوسائل الديمقراطية السلمية واذا ببرقيات التهاني تصل الى الانقلابيين ابتداء من ملك المغرب وملك السعودية و«امير» البحرين الذين يهمهم الابقاء على الانظمة الدكتاتورية.

زيارة وزير بريطاني

زار وزير الدفاع البريطاني توم كينغ منتصف الشهر الماضي كلاً من عمان والامارات والسعودية، عقد خلالها مؤتمرا صحافيا في عمان اعلن عن مساندة بريطانيا لمشروع قابوس بانشاء جيش قوامه ١٠٠ الف جندي لحماية دول ما سمي «مجلس التعاون» واعلن ان بريطانيا ستجري مناورات عسكرية مشتركة مع عمان خلال الشهرين المقبلين.

وتوجه بعد ذلك الى ابو ظبي وعقد لقاءات مع وزير الدفاع والعسكريين الاماراتيين. كما زار الفرقاطة البريطانية «شفيلد» التي ترسو في ميناء جبل علي. وتردد في الانباء ان الوزير البريطاني قد اجرى محادثات حول اقامة معاهدات امنية لحماية الانظمة القبلية. وفي زيارته للسعودية طلب من العائلة السعودية مساندة مشروع قابوس كما ناقش «سبل تعزيز التعاون العسكري».

محاكمة ١٥ شاباً

تنعقد محكمة امن الدولة مرة اخرى هذا الشهر للاستمرار في محاكمة مجموعة من شباب البحرين الذين اعتقلوا قبل عامين وحوكموا في سبتمبر الماضي واطلق سراحهم بكفالات مالية. ومحكمة امن الدولة التي يراسها افراد آل خليفة تعتمد في اثبات اتهاماتها لهؤلاء الشباب الذين لا يتجاوز عمر اكبرهم ٢٥ عاما على «الاعترافات» التي تقدمها اجهزة الامن بعد وجبات التعذيب. والشباب هم: سعيد عبد الحميد (النعيم)، صباح عبد الرسول (النعيم)، علي حسن رحمة (النعيم)، علي مكة جمعة (النعيم)، ناظم جمعة حبيب (النعيم)، حسن جاسم النشيط (النعيم)، سيد يونس علي محمد (سار)، سيد ابراهيم سيد حميد (سار)، سيد جعفر سيد حميد (سار)، سيد رائد سيد محمد (توبلي)، حسن عبد الرسول (جدحفص)، علي موسى (المنامة)، عبد الجبار العسرة (بني جمرة)، سيد محمد سيد عبد الرضا (مقابة) وحسين عباس (الديه).

جزيرة جدة: من سجن للفقراء الى قصور للاغنياء

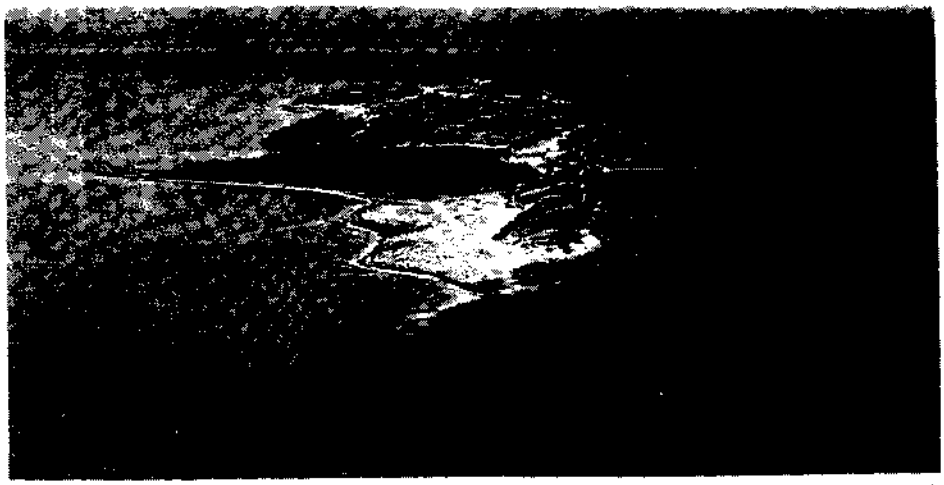

جزيرة جدة كما تبدو من الجو

جزيرة جدة التي كانت في الخمسين عاماً الماضية السجن المعروف للمحكومين بفترات سجن طويلة لم تعد كذلك الآن، بل اصبحت مستعمرة تحكمها العائلة الحاكمة وتتخذها كـ «حديقة خاصة» بها. اما السجناء فقد اصبحوا يقضون فترات سجنهم في السجون الاخرى العديدة مثل سجن المنامة (القلعة) والعدلية وجو (رقم ١ و٢) والحد.

وجدة هي جزيرة صغيرة تقع الى الغرب من جزيرة المنامة الرئيسية وتبلغ مساحتها قرابة ميل مربع واحد، وتتميز بطقسها الجميل مقارنة بالجزر الرئيسية الاخرى. وقد اتخذها آل خليفة سجنا للمحكومين منذ مطلع القرن، وفي ايام زمان لم يكن هناك سجناء سياسيون بالمعنى المتعارف عليه حاليا، وكان معظم السجناء من مرتكبي جرائم السرقة والقتل والجرائم المدنية الاخرى. ويوجد بالجزيرة بعض النخيل ولها ارض صخرية تنحدر عند بعض اطرافها الى مستوى البحر بشكل عمودي تقريبا.

وعندما جاء مستشار حكومة البحرين الى البلاد (١٩٢٦ ـ ١٩٥٧) اهتم بالجزيرة ونظم سجنها، وطلب من السجناء ان يبنوا له بيتا في احد اطرافها (انظر كتابه «العمود الشخصي» Personal Colum). اما السجناء فقد كانوا حتى وقت قريب يصفدون بالقيود طوال فترة سجنهم. ومن لا يقيد يطلب منه القيام باعمال عديدة كالزراعة والبناء او اعمال اخرى يطلب منهم القيام بها. وبسبب المسافة بين الجزيرة والبلد الرئيسي، لم يحدث هناك هروب الا في حالات محدودة، حيث استطاع احد السجناء الهروب سباحة الى السعودية.

ولعل من اول السجناء السياسيين الذين حلوا ضيوفا على سجن جدة هم السجناء الخمسة من قيادة جبهة الاتحاد الوطني في نوفمبر ١٩٥٦ وهم عبد العزيز الشملان وعبد الرحمن الباكر وعبد علي العليوات وابراهيم موسى وابراهيم فخرو. والثلاثة الاوائل نقلوا ليلا الى جزيرة جدة من المنامة عن طريق البحر بعد اعتقالهم في اعقاب حوادث اكتوبر. وكانت الهيئة قد دعت الى تظاهرات للاحتجاج على العدوان الثلاثي على مصر في نهاية اكتوبر ١٩٥٦، ولكن التظاهرات تحولت الى شغب في بعض المناطق حيث حرقت اماكن سكنى المواطنين البريطانيين وبعض منشآتهم، الامر الذي دفع البريطانيين لاصدار قرار اعتقال قادة الهيئة. وقد حوكم الخمسة في مركز شرطة منطقة البديع، وكانت المحاكمة تفتقر لابسط قواعد العدل والاصول القانونية، وصدر الحكم بعد ان رفض المعتقلون الدفاع عن انفسهم احتجاجا على الطريقة التي عوملت بها قضيتهم. وكانت الاحكام كالتالي: ١٤ عاما ضد الثلاثة الاوائل وعشرة اعوام بحق كل من ابراهيم موسى وابراهيم فخرو. وطلب الحاكم آنذاك، سلمان بن حمد آل خليفة من البريطانيين، نقل السجناء الثلاثة الى خارج البحرين، فنقلوا الى جزيرة سانت هيلانة (جزيرة صغيرة في المحيط الاطلسي غربي افريقيا)، وبقوا هناك حتى افرجت محكمة بريطانية عقدت في الجزيرة المذكورة في شهر يوليو ١٩٦١ بعد ان قررت ان قرار نقلهم من البحرين الى جزيرة سانت هيلانة لم يكن قانونيا.

نعود الى الحديث عن سجن جزيرة جدة الذي احتضن السجينين الآخرين، ابراهيم موسى وابراهيم فخرو. فقد حكمت المحكمة عليهم بالسجن عشرة اعوام وأصر الحاكم (الشيخ سلمان ثم ابنه الشيخ عيسى بعده) على ضرورة اكمال مدة السجن، وعدم العفو عنهم في اي حال من الاحوال.

كان لنقل السجناء الثلاثة من البحرين الى سانت هيلانة صدى واسع في الدوائر البريطانية خصوصا بعد ان رفع اهالي المعتقلين قضية في المحاكم البريطانية ضد قرار الحكم. وكانت الحكومة البريطانية تماطل في النظر في القضية لانها كانت تشعر منذ اللحظة الاولى بان قرار نقل السجناء كان خاطئا، ولم تكن ترغب في الظهور بمظهر الخاذل للشيخ سلمان وذلك بالافراج عن المعتقلين قضائيا. ولذلك كانت الحكومة البريطانية تتبع اسلوب التأجيل بخصوص المحاكمات. ولكن كان هناك تصاعد في التعاطف الشعبي مع سجناء سانت هيلانة، ومع مرور السنوات منذ يناير ١٩٥٧ وهو الشهر الذي وصل فيه الثلاثة جزيرة سانت هيلانة، كان وقت الافراج عن السجناء الثلاثة في سانت هيلانة يقترب. كما كان هناك احتمال بان يصر حاكم البحرين على ان يسلم الثلاثة الى حكومته في حال الافراج عنهم من سانت هيلانة. ولذلك كانت الحكومة البريطانية تعد المسرح لاي من الاحتمالات المتوقعة.

وفي هذا الاطار قام ادوارد هيث (وكان يومئذ يحتل منصب «اللورد برايفي سيل» في البرلمان البريطاني) بزيارة الى البحرين وهو عائد الى بريطانيا من زيارة لجنوب شرق آسيا في ديسمبر ١٩٦٠. وبسبب تصاعد الضجة في مجلس العموم البريطاني وفي الصحافة حول سجناء سانت هيلانة واحتمال مطالبة حاكم البحرين بتسليمهم اليه، قام السيد هيث بزيارة السجينين، ابراهيم موسى وابراهيم فخرو في سجن جدة. وبعد رجوعه الى بريطانيا صرح بان السجناء مرتاحون من اوضاع السجن وليس هناك ما يدعو للقلق وان كل شيء بخير! وتزامنت تصريحاته مع تصريحات عضو برلماني آخر كان يصاحب ادوارد هيث وهو جورج براون قال فيها كلاما مشابها لما قال صاحبه. هذان التصريحان سببا ضجة كبرى في الصحافة البريطانية، وكانت مجلة «ذي سباكتيتور» لاذعة في نقدها لتصريحات الرجلين، وتساءلت الصحف البريطانية الاخرى عن حكمة تصريحات ادوارد هيث. واصبح سجن جزيرة جدة مشهورا في الاعلام البريطاني، وكتبت مقالات عديدة عن طريقة معاملة السجناء في هذا السجن، ساهم فيها شرطة وضباط بريطانيون كانوا قد عملوا هناك.

هذا التاريخ الطويل لسجن جزيرة جدة الذي كان يشرف عليه في وقت من الاوقات (الستينات) محمد بن سلمان، اخ الامير ورئيس الوزراء، لم يتوقف عند هذا الحد، بل استمرت جدة سجنا لكثير من السجناء خلال السبعينات والثمانينات. وقد سجن الشيخ محمد علي العكري في هذه الجزيرة لفترة تزيد على خمسين شهرا، ونال خلالها اسوأ انواع المعاملة والحرمان، وان كان المعروف عن هذا السجن انه مخصص للسجناء الذين يقضون مددا طويلة، وبالتالي فهو ليس مخصصا للتوقيفات التي يجري التعذيب عادة خلالها.

هذا التاريخ الطويل لسجن جدة لم يمنع آل خليفة الجشعين من مضايقة السجناء باقتناص هذه الجزيرة منهم وتحويلها الى ملهى خاص بهم. وليس هذا جديدا على العائلة الخليفية الحاكمة المعروفة بعدم قدرة افرادها تحمل رؤية ابناء الشعب ينعمون بشيء الا وضايقوهم فيه، او شاركوهم في محاسنه واستغلاله.

ما تسرب من اخبار يفيد ان رئيس الوزراء قرر تحويل جزيرة جدة الى مدينة ترفيهية له ولمن هم في ركابه من اهله واصدقائه. ولديه الآن مشروع طموح لتحويلها الى جزيرة سياحية بكل معنى الكلمة. ومن بين المشاريع التي بدأ العمل فيها بناء فندق من ٥٠٠ غرفة، وانشاء نادٍ بحري وبناء ٢٠ فيلا خاصة. ولاكمال الصورة البانورامية لهذه الجزيرة يزمع خليفة استيراد رمال جميلة من شركة «الرمال الذهبية» الايطالية. وقد صرف على المشروع حتى الآن اكثر من ١١ مليون دينار بحراني. كما تم وصل الجزيرة بالبلاد عن طريق خاص تم بناؤه مؤخرا ووصل بجسر البحرين ـ السعودية. هذا في الوقت الذي توقفت فيه مشاريع كثيرة بسبب ظروف المنطقة من جهة وعدم توفر الامكانات المادية لاكمالها من جهة اخرى. اما جزيرة جدة فهي اكثر جاذبية واهمية لانها مرتبطة براحة العائلة الخليفية وبالتالي فليس هناك مجال الا للاستمرار في المشروع حتى لو كان على حساب الآخرين.

قوة خاصة لحماية حمد من عمه

بلغت حالة التوتر في العلاقات بين ولي العهد، حمد بن عيسى آل خليفة، وعمه رئيس الوزراء، خليفة بن سلمان آل خليفة ذروتها مؤخراً. وقد تسربت اخبار مفادها ان ولي العهد قام بتكوين فرقة حرس خاصة لنفسه بعد ان شعر بان رئيس الوزراء عازم على الاطاحة به حين تسنح الفرصة. وذلك بسبب سيطرته على جهاز الامن والاستخبارات التابع لوزارة الداخلية. وحيث ان حمد بن عيسى لم يعد وزيرا للدفاع منذ اكثر من ثلاثة اعوام، فقد شعر بان وضعه مهدد في مقابل عمه الذي يستند الى دعم جهاز الامن الذي يديره البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون.

وتقول المصادر ان ولي العهد درب فرقة مكونة من ٦٠٠ شخص كقوة حرس خاصة تدفع لهم الرواتب من قوة الدفاع ولكنهم غير مرتبطين بها. وقد التحق عدد من افراد هذه الفرقة بمعاهد وكليات خاصة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، وتلقوا تدريبات متطورة تركزت على وسائل الحماية في حالة تعرض ولي العهد لهجوم قوات مسلحة ضده.

وكان الوضع متوتراً كالعادة خلال شهر ديسمبر الماضي، حيث غادر الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، البحرين لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت، وبسبب البروتوكول المتبع اصبح ابنه حمد هو الحاكم مدة غيابه. وحيث ان رئيس الوزراء لا يقبل بالخضوع لابن اخيه فقد سافر الى بريطانيا للهرب من الوضع الحرج من جهة وللعلاج من جهة اخرى، وهذه عادة سنوية اصبحت معروفة، حيث لم يتواجد خليفة بن سلمان في البلاد خلال شهر ديسمبر في الاعوام العشرة الماضية. وحتى عندما سافر الامير للكويت لم يكن اخوه بين مودعيه في المطار. وانفجار الخلافات مسألة وقت، كما يبدو، وغياب الامير عن الساحة سوف يوفر الظرف الملائم لكل التعقيدات والمفاجآت، والصراع بين خليفة وحمد سيكون اولى القضايا التي ستبرز للعلن.

شخصيات مرموقة تطالب بالديمقراطية في قطر

وجهت نحو ٥٠ شخصية قطرية الى امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني اخيرا عريضة تطالب بارساء الديمقراطية في البلاد وبانشاء مجلس شورى منتخب.

وعبر موقعو العريضة عن «القلق والهواجس» الناجمة عن «معوقات باتت من الضخامة والخطورة» بما يهدد «الانجازات والمكاسب».

واشارت العريضة الى عدد من هذه المعوقات فاعتبرت ان سياسة التوظيف المتبعة في قطر «لا تخدم مصالح الوطن» وتؤدي الى «استغلال الوظيفة والمنصب من قبل القيادات» واضافت ان «الخلل في الادارة الاقتصادية» فاقم «معاناة القطاع الخاص» القطري.

وشدد موقعو العريضة على ان «غياب حرية التعبير وعدم ارتباط السياسة الاعلامية بمصالح المجتمع مما غلب على الاعلام كيل المديح للمسؤولين بابتذال يتنافى مع روح العصر».

واكدت العريضة ان «الارتفاع المستمر للاسعار والثبات الطويل للاجور والرواتب افرزا تدهورا واضحا لمستويات المعيشة» وان التعليم في قطر «اصبح معوقا للتنمية» وان «ابسط حقوق المواطن» باتت معرضة للخطر بسبب سياسة الصحة التي تخدم «البعض وليس الجميع» ومشكلات الاسكان «التي تؤرق الكثير من الاسر» القطرية. كما اشارت الى مشكلات الجنسية التي «تلحق الضرر بالوطن والكثير من سكانه».

واعتبر الاعيان القطريون ان «السبيل الوحيد لتجاوز السلبيات» يتمثل بقيام «مجلس منتخب للشورى ذي سلطات تشريعية ورقابية موسعة» يحقق «المشاركة السياسية اقرارا لحق المواطنين في ادارة شئون وطنهم تماشيا مع ما يقره شرعنا الاسلامي في الدعوة الى الشورى والالتزام بها ومع تطور العالم والنظام العالمي الجديد».

واقترحوا ايضا ان تكون مهمة هذا المجلس الذي وصفته العريضة بـ «التأسيسي» «وضع دستور دائم يكفل قيام الديمقراطية ويحدد اسس الحكم والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري».

وحملت العريضة احد عشر توقيعا لشخصيات مثل عيسى شاهين الغانم ومحمد صالح الكواري وعلي عبد الله المناعي وناصر محمد سعد النعيمي ومحمد خليفة الكواري ومحمد خميس السويدي وعبد الله آل خليفة ومحمد هلال المهندي وعلي سعيد الهاجري.

يذكر ان هناك مجلسا استشاريا من ٤٠ عضوا في قطر يعينه حاكم البلاد منذ استقلال الامارة العام ١٩٧٢. ولم يصدر اي تعليق رسمي على هذه العريضة.

وقد سبق للسلطان قابوس الاعلان عن انشاء مجلس استشاري مكون من ٥٩ عضوا تعينهم مجالس الاقاليم، وذلك في خطوة تطويرية لمجلس سابق كان غير ذي فاعلية. وخطوة حاكم عمان كانت محاولة لاستباق المطالبة بانتخابات برلمانية على غرار ما يطالب به الموقعون على العريضة القطرية.

اما السعودية فلا تزال تماطل في الموضوع. وقد قدم علماء الدين عريضة الى الملك فهد للمطالبة بسياسات اقل انسياقا مع السياسة الاميركية في المنطقة الامر الذي ازعج فهد كثيرا ودفعه لتحذير هؤلاء العلماء من الاستمرار في التدخل في السياسة. وذلك في الديوان الملكي في الرياض عندما قام عدد منهم بزيارته.

وتحدث فهد مرة اخرى عن اجراءات حكومته لوضع ثلاثة انظمة جديدة هي النظام الاساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، وقال انها ستصدر خلال شهر فبراير المقبل مشيرا الى انه «سيتم العمل على تطوير بعض الانظمة القديمة لتواكب متطلبات النهضة الشاملة في البلاد». وسبق للملك فهد ان تحدث عن انشاء مجلس استشاري، وهو الحد الاقصى لـ «الديمقراطية» في المملكة، ولكن حتى الآن ما يزال الاصلاح السياسي المحدود بعيدا عن التحقق.

اما حكومة البحرين فما تزال صامتة وليس لديها ما تقول في مجال الانفتاح السياسي والعودة الى الحكم الدستوري.

بين «الدولة» و«القبيلة» في البحرين

دولة البحرين هو الاسم الذي اختارته عائلة آل خليفة او بريطانيا في العام ١٩٧١ عندما قرر البريطانيون الانسحاب من الخليج، هذا الانسحاب الذي قال عنه محمد بن مبارك آل خليفة انه «اسوأ خبر سمعه».

البحرين ككيان سياسي قائم كونته بريطانيا كما كونت الدول الخليجية الصغيرة الاخرى. هذا الكيان لا يمكن وصفه او مقارنته مع اي نموذج سياسي آخر. فهذا الكيان تحكمه قبيلة متنفذة بوسائل عصرية وعقليات متخلفة، وتسيطر العائلة على كل مقدرات البلاد ولها السيادة في جميع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ألدولة تعني ـ فيما تعني ـ وجود مؤسسات ثابتة ومحايدة (بين اطراف المجتمع) تمتلك الصلاحية والشرعية لتوجيه وتنظيم والتحكم في شؤون المجتمع. فالشرطة والخدمة العسكرية والمدنية والبرلمان، والبلديات والمدارس والمرافق العامة كلها مؤسسات اخرى كالاحزاب السياسية والاندية والنقابات التي تمثل فئة من الناس وبالتالي لا تعتبر مؤسسات دولة لانها مؤسسات طوعية بالاصل. ولذلك من غير المقبول لمؤسسة تمثل قطاعا معينا من المجتمع ان تستلم زمام الامور وتسييرها في اتجاه خاص يخدم تلك الفئة دون غيرها من الفئات.

في البحرين تخضع جميع مؤسسات «الدولة» لفئة معينة من المجتمع «قبيلة آل خليفة» التي تتحكم في سير المؤسسات عبر ضوابط خاصة لضمان امر واحد فقط «سيادة وسيطرة وملك القبيلة».

هذا المعيار هو الذي يحدد اتجاه وطريقة السيطرة على المؤسسات التي يفترض ان تكون في خدمة المجتمع، اذ لا تمانع السلطة مثلا من دراسة العلوم والهندسة ولكنها تمانع من دراسة التاريخ والاقتصاد والسياسة حسب الاصول العلمية، لان ذلك من شأنه تقليل شأن القبيلة وتعريتها على حقيقتها.

كما لا تمانع القبيلة في وجود «لجنة عمالية» مادامت قراراتها غير نافذة ولا تملك الاستقلالية لتحدي مصالح القبيلة. نعم تمانع وتحارب وسوف تحارب اية دعوة لاقامة برلمان لمراقبة سير مؤسسات «الدولة» للتأكد من حسن ادارتها وسياساتها لخدمة مصالح الامة. هذا المطلب لا يمكن الرضوخ له، الا في حالة واحدة: نهاية القبيلة وبداية الدولة.

ولذلك ليس من المستغرب ما قامت به مؤسسات «آل خليفة» من اعتقال وتعذيب وتشريد ومطاردة كل من تسول له نفسه الحديث عن اقامة حياة برلمانية ونظام للمحاسبة. هذا ما حدث للدكتور عبد اللطيف المحمود الذي لم يقل امرا منكرا بل على العكس، كل ما قاله امر معقول ومطلب عصري واساسي لاقامة «الدولة».

ولكن الغريب في الامر هو مساندة دول تدعي الديمقراطية مثل امريكا وبريطانيا لكيانات شاذة مثل مشيخة آل خليفة التي تفتقد لاي مبرر شرعي لوجودها.

الا ان هذا الاستغراب يزول عندما نلاحظ ما حدث في الجزائر. فدعاة الديمقراطية ايدوا ديكتاتورية العسكر والغاء الانتخابات البرلمانية، لمنع وصول الجبهة الاسلامية للانقاذ الى الحكم. لان وصول مجموعة من الشعب وتمثل تطلعاته وارادته يعني زوال مصالح الدول «الديمقراطية». وهذا هو الحال في البحرين. فان اية دعوة للديمقراطية واقامة «الدولة» يعني الاخلال بمصالح الغرب «الحيوية»، ولذلك لا بد من الاستمرار في التحالف الديمقراطي ـ الدكتاتوري بطرفيه المستقرين: دول العالم «الحر» وقبائل الحكم المطلق. وهذا ما يدعو للتشاؤم من امكانية اصلاح الانظمة القبلية والتعايش معها.

مطالب الشعوب الخليجية من الحكومات

رفعت الى القمة الثانية عشرة لمجلس التعاون الخليجي الاخيرة رسائل وبرقيات كثيرة حول عدد من القضايا اهمها المسألة الديمقراطية في الخليج التي تعتبر المطلب الاساسي الذي تتفق عليه الحركات والاتجاهات السياسية في المنطقة. كما رفعت رسائل الى القمة حول الوضع في البحرين واستمرار انتهاكات حقوق الانسان بما في ذلك استمرار سجن قرابة مائة شاب بحراني لاسباب تتعلق بمعارضة هؤلاء لسياسات دعم صدام حسين خلال عقد الثمانينات.

وقد قدمت اللجنة الدائمة لقيادة العمل الشعبي للقوى السياسية في الكويت رسالة الى الزعماء الخليجيين بمناسبة انعقاد القمة احتوت على المطالب التالية:

١ ـ تعزيز وتوسيع المشاركة الشعبية، وتوفير الحقوق الدستورية وحمايتها واطلاق الحريات وحمايتها، تدعيما للوحدة وتأكيدا لارادة التقدم والاستقرار وضمانا للعدل وسلامة القرار.

٢ ـ ترسيخ العدل وسيادة القانون واستقلال القضاء واحترام مبادىء المساواة بين جميع المواطنين.

٣ ـ فرض الرقابة والمحاسبة وتطبيق مبدأ الثواب للمحسنين والعقاب للمسيئين.

٤ ـ التخطيط المدروس للتنمية الشاملة لكل القطاعات في ضوء الاولويات للتطوير وحماية المال العام وتنويع مصادره وامانة مصارفه والعدالة في توزيعه.

كما نود ان نشير الى بعض الخطوات التي طال ترقب مواطنيكم لها بعد مضي اكثر من عقد من الزمان على انتظارها منذ استبشارهم بميلاد مجلسكم الموقر، ومنها:

١ ـ اعتماد البطاقة المدنية للانتقال بين دول المجلس لجميع ابناء هذه الدول، وازالة الحواجز الجمركية وتوحيد الجوازات.

٢ ـ حرية العمل الخاص والتوظف والتملك لابناء هذه الدول في جميع دول المجلس اسوة بالمواطنين في كل دولة.

٣ ـ توحيد العملة وتنسيق التعاون والتبادل في المجالات الاقتصادية والتجارية والنفطية والصناعية والزراعية.

٤ ـ توحيد الشؤون الدفاعية والشؤون الخارجية.

٥ ـ التنسيق والتكامل والتبادل في الميادين والخبرات التربوية والعلمية والثقافية والاجتماعية والاعلامية والبحوث والنشاطات المتعلقة بكل ذلك.

وقد وقع على الرسالة كل من الائتلاف الاسلامي الوطني والتجمع الاسلامي الشعبي والتجمع الدستوري وتكتل النواب والحركة الدستورية الاسلامية والمستقلون والمنبر الديمقراطي.

التاريخ الذي يعاديه آل خليفة

ما اطول اسفار التاريخ.. وما اتصبع صفحات الجهاد والنضال التي احتواها ذلك السفر الطويل. ولبحريننا العزيزة نصيبها الوافر في هذا السفر الذي يحتوي اخبار الامم والملوك، اخبار الظلم والحيف، واخبار الرفض والاستبسال في المعارضة. واذا كانت للامم اسفارها الخاصة التي يعمل اهلها على استجلائها وعرضها للعالم كجانب حضاري مرتبط بالبلاد وتراثها، فان البحرين تختلف عن كل البلدان في هذا المجال. فكتابة تاريخ البلاد مسالة سياسية، وليس لاحد الحق في التعاطي معها بدون اذن، ومن يفعل ذلك فقد عرض نفسه لسخط قبيلة آل خليفة الحاكمة. ومن دفعه طموحه لنيل شهادة الدكتوراه في بحث حول جوانب التاريخ الممنوع التوغل فيها، وجد نفسه بلا عمل! فتاريخ البلاد منذ مجيء الاسلام على عهد رسول الله (ص) حتى الاحتلال الخليفي عام ١٧٨٣ هو من الاسرار التي يعمل آل خليفة كل ما في وسعهم لابقائها طي الكتمان. ولو استطاعوا لحرقوا كل كتب التاريخ التي كتبها عظام المؤرخين وذكروا فيها البحرين وعطاء اهل البحرين في الفكر والثقافة.

ان هناك فئة قليلة من البحرانيين تهتم بتاريخ البلاد المغمور ليس لان اهل البلاد لا يحبون تاريخهم بل لان غموض التاريخ في اذهان ابناء البلاد لا يفتح آفاق الناس على ما هنالك من كنوز وخفايا في هذا المجال. ولان آل خليفة يشعرون باستمرار بغربتهم عن البلاد، ارضا وشعبا، فانهم لا يخفون تنكرهم لتاريخ البلاد الذي سبق احتلالهم. وبهذا تشهد مناهج التعليم المدرسية التي لا تحتوي على ما يربط الجيل الجديد بتاريخه ولا تحرك فيه الدوافع لمعرفة ما يجهل حول آبائه واجداده، وكل ما يحصل عليه من قضايا التاريخ هو ما يتعلق بـ«العائلة الحاكمة» و«امجادها» و«عطائها» الفكري و«مساهماتها في اعمار البلاد». ويقرأ في مناهجه بطولات تختلق ومآثر تصطنع ومواقف ما انزل الله بها من سلطان. وينشأ الطفل وقد امتلأ ذهنه بالاساطير التي لا علاقة لها بالواقع، والافتعالات التي لا اسس لها.

وحين نقلب اسفار هذا التاريخ، فسنجد صورا اخرى غير ما تحتويه كتب آل خليفة المدرسية، او برامجهم الثقافية في الاذاعة والتلفزيون. وتعتبر وثائق الخارجية البريطانية واحدا من المصادر التي تحتوي على جوانب غير معروفة من تاريخ الخليج بوجه عام والبحرين على وجه الخصوص. فهذه الوثائق التي كانت عبارة عن مراسلات بين المسؤولين البريطانيين في الخليج ووزارة الخارجية بحكومة الهند البريطانية تحتوي على فصول لا تنتهي من تاريخ البلاد منذ مجيء البريطانيين الى المنطقة وحتى انسحابهم من الخليج في نهاية العام ١٩٧١. وبسبب تدخل البريطانيين انذاك في الادارة المدنية للبلاد فان كثيرا من هذه الوثائق تتحدث عن القضايا اليومية التي كانت البحرين حافلة بها.

وآل خليفة هنا لا يرتاحون كثيرا لاطلاع الناس على هذه الوثائق لان معظمها يكشف قضايا لا تشرف الحاكمين، سواء على صعيد نمط الحكم ام على صعيد الفساد الاداري او الاخلاقي او سوء التصرف في اموال البلاد او الصراع على السلطة في ما بينهم. هذا كله لا يعكس تاريخا ناصعا ولا يدعو آل خليفة للفخر والاعتزاز. ومن هنا فليس غريبا ان يتم تجاهل اية دراسة تعتمد على هذه الوثائق وتعتبرها اهم مصادرها. وهذا لا يعني ان هذه الوثائق تمثل الحقيقة الكاملة، بل انها مجموعة من الاسفار التي تدون الاحداث من وجهة نظر المسؤولين البريطانيين الذين ينطلقون اساسا من النظرة المصلحية لشؤونهم.

نقرأ في هذه الوثائق قصص المواقف المعارضة للاستبداد الخليفي على مر التاريخ وبالتحديد خلال المائتي عاما الماضية التي احتل الخليفيون خلالها البلاد. ونقرأ فيها القضايا المخجلة التي تكشف ضعف الحاكم وتعكس للناس واقعا هزيلا لشعب البحرين. كما انها تتحدث بدون انقطاع عن ضعف الجهاز الاداري الخليفي وحاجته المستمرة لدعم بريطاني على الصعيدين الامني والسياسي. وفيها اكوام من المعلومات المدونة التي لا يمكن الربط في ما بينها الا من خلال قراءة متانية ومحاولة جادة لطرح القضايا في اطرها التاريخية وعدم الاكتفاء بمدلول الخبر الواحد بانفصال عن سياقه التاريخي، فذلك مما يشوه الصورة ويعكسها ناقصة لا تفيد في شرح الموقف ووصف الوضع.

ان تاريخ البحرين، البلد الخليجي ذي التاريخ العريق، يلفه الغموض كما يلف قضايا الشعب الاخرى، وان محاولات الحكومة التعتيم الكامل على عصور الازدهار والانفتاح العلمي مؤشر واضح على مدى ما تعانيه الحكومة من شعور بالنقص والضعف امام الزخم الجماهيري الذي لا ينقطع والرغبة الشعبية المستمرة في العطاء الكريم. وما محاولات آل خليفة فرض نمط معين من التاريخ على الناس الا دليل على الحرج الشديد الذي تعيشه السلطة وهي تحاول تضليل الرأي العام داخليا وخارجيا. ومع ان العلم وطلبه في البلاد محكوم بسياسات السلطة وتوجهاتها فاننا ما نزال نسمع عن اهتمام غير قليل من قبل شباب البحرين بتاريخهم وتراثهم وحضارتهم.. تلك الحضارة التي سبقت الاحتلال الخليفي والتي تضرب بجذورها في اعماق التاريخ الاسلامي لتجعل من هذا البلد الصغير شاهدا على عطاء المسلمين ماضيا وقدرته على العطاء في ما هو مقبل من الايام.

معركة الحرية وفجر النصر

تاه فكري وغاب عني رشادي ... حين الوى عن الرقاد فؤادي
وغدا النوم مفعماً بشقائي ... حيث لم يحمل العناء وسادي
لِمَ تضنيني الحياة لوجدي ... لِمَ في غفوتي يضيع جهادي
لِمَ اخفقت عن بلوغ مرامي ... ولِمَ الشعب لم يزل في اضطهاد
لا تقل لي ان التراجع حتم ... لا تقل لي اني اسير قيادي
اين من كان شأنهم مستفيضاً ... في طريق الهدى ودرب السداد
لِمَ حادوا عن الكفاح ومالوا ... وعن الحق اصبحوا في ارتداد
صاح إن الشجاع ليس يبالي ... بحراب العدى بيوم التنادي
دونك الامر فالوغى ملتقانا ... ها هنا كان ملتقى الاجداد
لست اخشى من الألى ظلمونا ... بل الاقي العدى بكل اعتداد
في خليج الأباة لا بد يأتي ... فجر حرية بكل النوادي
قد كفانا من الليالي ظلام ... عم ارجاءنا شديد السواد

أيها الرهط في ربوع البلاد ... حان ان تتركوا عهود العناد
فاتركوا الأمر للشعوب جميعاً ... وارفعوا القيد عن ايادي العباد
اي ظلم في ارضنا وظلام ... اي جرم يحل في كل وادي
اي عار على الجباه اعترانا ... اي نار لظلمهم في الفؤاد
انهم حولنا كسرب المنايا ... وعيون لهم كسرب الجراد
كم فتى ذاق طعم العوادي ... قلبه من لظى المصيبة صادي
رغم هذا فسوف تبقى كراماً ... وسننجو من فتنة الجلاد
فأولوا الحق يعملون بواد ... وسواهم لهم دويٌ بوادي
وسناء الهدى يشعشع نوراً ... يتلالا على ربوع البوادي
قدر الله نافذ رغم كيد ... الكفر في ارضنا وكل الاعادي
وسنا الحق ظاهر لا يضاهى ... ولشعب الخليج كل السداد

موسم العرائض في الخليج - البقية

ساكتة على الامر. ومن المتوقع ان يؤدي الغيض الذي انتاب الكثيرين من تصرف الحكومة الجزائرية تجاه الانتخابات التي جاءت بالاسلاميين الى البرلمان باغلبية ساحقة الى حالة شعبية تهدد استقرار الانظمة الخليجية وتحرك الاوضاع باتجاه مطالب ديمقراطية اكبر. وهكذا يبدو الوضع معقدا ومتداخلا ولا يمكن فهمه بدون فهم حقيقة التوجهات التي تحكم السياسات الخليجية في ضوء تطورات المنطقة وخصوصا غزو الكويت. ويمكن القول ان فشل القمة الخليجية الاخيرة في لملمة الاوضاع وطرح مبادرة سياسية شعبية تغطي على الاخفاقات العديدة في مجالات امن الخليج والوحدة الخليجية والعلاقات الاقليمية وخصوصا مع ايران دفع القوى الشعبية الخليجية للانطلاق السياسي في وقت تعتقده هذه القوى ملائما لحركة واسعة.

صحيح ان الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها الاوروبيات غير متحمسة للخيار الديمقراطي في منطقة استراتيجية مثل منطقة الخليج وتتشاغل بقضايا حقوق الانسان في الصين وغيرها، ولكن هناك حدود لهذا التجاهل، ولا بد ان المسؤولين الاوروبيين اصبحوا اكثر قناعة الآن بضرورة تعديل المواقف والعلاقات السياسية والعسكرية بما من شانه الحفاظ على الاستقرار. هذا مع علمنا ان هؤلاء لا تحركهم لغة المبادىء بقدر ما يتحركون للحفاظ على المصالح. وصدور عرائض كالعريضة القطرية والعريضة السعودية، واحتقان الوضع السياسي الداخلي في الكويت بانتظار انتخابات مجلس الامة في الخريف المقبل، من شان كل ذلك ان يقرع اجراس الانذار في العواصم الاوروبية بان استمرار تجاهل تطلعات الشعب وطموحاته لن يكون لصالح احد، حتى العوائل الحاكمة نفسها.

وليس هناك اليوم من هو اشد قلقا على ما يجري على الصعيد الشعبي الخليجي من آل خليفة الذين يعتمدون القمع خيارا مفضلا في التعامل مع المعارضين. وصدور العرائض في دول مثل قطر والسعودية حدث خطير في نظرهم لانه يعني بلوغ الوضع الخليجي درجة لا تحتمل من القهر والاضطهاد. والبحرين عرفت العرائض الشعبية منذ زمن طويل. ومع ان باكورة العرائض يعود للاعوام ١٩٢٠ - ١٩٢٣ اي خلال الاعوام الاخيرة من عهد عيسى بن علي الاستبدادي، فان العريضة التي قدمها البحارنة في ديسمبر ١٩٣٤ كانت الاولى من نوعها من حيث الشمول والواقعية. وعندما تطورت تلك العريضة الى عريضة مشتركة بين اعيان البحرين عام ١٩٣٨ وما تلى ذلك من اضرابات في قطاع النفط اصبح الوضع اكثر خطرا على الاستقرار الخليفي. وعرائض الخمسينات كانت هي الاقوى من حيث المحتوى والدعم الشعبي الذي تحظى به.. هذا كله معروف لدى آل خليفة، ومعروف كذلك ان سيطرته على الاوضاع آنذاك انما كان بفضل الدعم البريطاني المباشر الذي تجسد في احداث اكتوبر ١٩٥٦ حيث نزلت القوات البريطانية الى الشوارع وضربت الثورة الشعبية واعتقلت زعماء الهيئة وزجت بهم في السجون والمنافي. هذا غيض من فيض، ولذلك فلن يكون امام آل خليفة من الآن فصاعداً الا الاذعان لرغبات الشعب الذي لن يتراجع عن حقوقه ابداً.